اقتصاد

الجزائر نحو تشديد حظر التطبيع مع إسرائيل

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

قدمت كتلة من النواب في البرلمان الجزائري مقترح قانون يتضمن حظر أي تطبيع أو تعامل تجاري واقتصادي بين الشركات الجزائرية العمومية والخاصة مع الشركات الأجنبية الممولة لإسرائيل، ومنع نشاط كل العلامات التجارية الأجنبية التي تدعم إسرائيل في الجزائر، في خطوة تستهدف تفعيل كل آليات المقاطعة الاقتصادية ضد إسرائيل. وقال النائب عبد السلام باشاغة لـ«العربي الجديد» إنه تم الانتهاء من صياغة مسودة القانون، بعنوان حظر المعاملات والمنتجات والعلامات التجارية الممولة لجرائم الكيان الصهيوني، وجرى جمع التوقيعات اللازمة والمطلوبة لتقديم مقترح نيابي، مشيراً إلى أن «القانون يستهدف تعزيز الموقف الرسمي للدولة الجزائرية الرافض لأي تعامل اقتصادي أو تجاري، وبأي شكل كان وتحت أي مسمى مع الكيان الصهيوني».

ولفت إلى أن المشروع يوفر إطاراً قانونياً يحد من أي تلاعب، ويسدّ كل المنافذ التي يمكن أن يتسلل منها الكيان إلى الجزائر، خاصة بعد نجاح تجارب المقاطعة الاقتصادية في عدد من الدول العربية»، كما في الأردن؛ حيث اضطرت سلسلة محال كارفور الفرنسية الشهيرة إلى إغلاق متاجرها، واضطرت أيضاً قبل فترة قصيرة محال تجارية في الجزائر، تمثل علامات أجنبية داعمة لإسرائيل، لإغلاق أبوابها أو تغيير نشاطها وتسمياتها، بفعل الانتقادات الحادة والرفض الشعبي والتجمعات التي نظمها نشطاء أمامها، على غرار مقهى ستار بكس في وهران غربي الجزائر، ومطعم كنتاكي في العاصمة الجزائرية.

ويتضمن مقترح القانون الجديد، حصلت «العربي الجديد» على نسخة منه والذي وقّعه أكثر من 60 نائباً، بنوداً تنص على منع أي تماسّ اقتصادي مع إسرائيل، و«تجريم التعامل الاقتصادي مع العدو الصهيوني، وحظر دخول منتجاته للإقليم الوطني وحظر منتجات المستوطنين والشركات الداعمة لها، وشطب العلامات التجارية للشركات الداعمة للكيان الصهيوني، وتفعيل المقاطعة الاقتصادية للشركات والعلامات التجارية الداعمة للكيان»، بالاستناد إلى أن الجزائر من البلدان العربية التي صدّقت على الاتفاقية العربية للمقاطعة الاقتصادية لإسرائيل.

في نفس السياق، يحظر هذا القانون «المعاملات المالية والاقتصادية مع الكيان الصهيوني والكيانات الممولة له، ومنع إبرام صفقات تجارية أو مالية مع العلامات التجارية الداعمة له، وحظر أي تعامل مع الشركات أو المؤسسات التي تضم في رأسمالها مساهمات إسرائيلية، أو مع هيئات أو أشخاص مقيمين في الكيان أو منتمين إليها بجنسيتهم، وتجريم أية عمليات اتجار والتعاون والمبادلات والتحويلات بكل أنواعها التجارية والصناعية والخدمية والثقافية والعلمية، مع كل من لهم علاقة مهما كانت طبيعتها مع مؤسسات الكيان الحكومية وغير الحكومية العمومية أو الخاصة»، وكذا «منع الشركات الجزائرية من المشاركة بأي شكل من الأشكال في الأنشطة والفعاليات والتظاهرات والملتقيات والمعارض الاقتصادية التي تقام في الأقاليم التي يحتلها ويتحكم فيها الكيان، أو تلك التي تشارك في تنظيمها إحدى مؤسسات الكيان الحكومية وغير الحكومية».

ويقترح مشروع القانون الجديد عقوبات بالسجن المؤقت من عشر إلى عشرين سنة لكل من يقوم بمعاملات أو أنجز علاقات مع مستوطنين أو عملاء لإسرائيل، والقيام إما مباشرة وإما بطريق الوساطة بأعمال تجارية مع مستوطنين أو عملاء الكيان، على ألا تخضع هذه الجرائم لمبدأ التقادم أو تدابير العفو الخاص، والسجن بخمس إلى عشر سنوات في حق من يقوم بأي تمويل علني أو غير مباشر للكيان، والشطب النهائي من السجل التجاري الوطني، ومصادرة السلع.

انخفاض أرباح ثلث الشركات الكورية

أظهر تقرير مالي أن واحدة من كل ثلاث شركات كورية جنوبية شهدت انخفاض أرباحها التشغيلية في الربع الثالث من العام الجاري، وسط أداء ضعيف لقطاعي الرقائق والبطاريات القابلة لإعادة الشحن. وأعلنت 165 من الشركات المدرجة في البورصة، عن أرباحها في الربع الثالث، وفشلت 61,82% منها في تحقيق توقعات الأرباح التي قدرتها مسبقاً أو سجلت خسائر تشغيلية أكبر من العام السابق، وفقا لما ذكرته شركة FnGuide، وهي شركة مزودة للمعلومات المالية. ومن بين تلك الشركات التي أخفقت في تحقيق توقعات الأرباح «سامسونغ» للإلكترونيات العملاقة، و«هيونداي موتور» الرائدة في صناعة السيارات، وشركتا صناعة البطاريات «إل جي للكيماويات» و«سامسونغ إس دي آي». وسجلت 57 شركة على وجه الخصوص أرباحاً صادمة، حيث كانت أرباحها الفصلية أقل بنسبة 10% على الأقل من التوقعات، وفق ما نقلت وكالة يونهاب الكورية، أمس الأحد.

جناح «سامسونغ» في معرض للاتصالات بشنغهاي في الصين، 7 نوفمبر 2024 (Getty)

لقطات

انخفاض واردات سيارات الديزل إلى كوريا الجنوبية

أظهرت بيانات، أمس، أن عدد سيارات الديزل المستوردة إلى كوريا الجنوبية انخفض بأكثر من 60% حتى الآن هذا العام، مع انخفاض حصتها في السوق إلى أدنى مستوى لها منذ 20 عاماً. وفي الفترة من يناير/كانون الثاني إلى أكتوبر/تشرين الأول، وصل عدد واردات سيارات الديزل إلى 6740 سيارة، بانخفاض 65,1% عن نفس الفترة من العام الماضي، وفقاً للبيانات الصادرة عن جمعية مستوردي وموزعي السيارات الكورية. وفي شهر أكتوبر وحده، انخفض العدد بنسبة 58,7% على أساس سنوي ليصل إلى 643 سيارة. وشكلت سيارات الديزل 3,1% من إجمالي السيارات المستوردة في الفترة من يناير إلى أكتوبر، وهو ما يمثل أصغر حصة سوقية منذ عام 2004.

مصر تقترض 1,5 مليار دولار

قال البنك المركزي المصري، أمس، إن مصر ستطرح أذون خزانة لأجل عام بقيمة 1,5 مليار دولار في عطاء، اليوم الاثنين الموافق 11 نوفمبر. وستحل هذه الأذون محل أذون خزانة لأجل عام بقيمة 1,6 مليار دولار حان موعد استحقاقها، والتي كانت بمتوسط عائد 5,149%. وأذون الخزانة هي أداة دين حكومية قصيرة الأجل بمدد تتراوح بين ثلاثة أشهر وعام، وتفوض وزارة المالية البنك المركزي المصري، على مدار العام المالي، في إدارة طروحاتها الخاصة من أذون الخزانة وسنداتها بالجنيه، على أن تمول وتنفق الحصيلة على بنود الموازنة العامة للدولة. ونقلت وكالة بلومبيرغ عن مصادر وصفتها بالمطلعة، في سبتمبر الماضي، أن مصر تخطط للعودة إلى الأسواق الدولية.

عُمان تطرح وتنفذ 140 مشروعاً تنموياً

جاء إعلان سلطنة عُمان، أمس، إطلاق 140 مشروعاً تنموياً في محافظة الوسطى، بتكلفة إجمالية تتجاوز 25 مليون ريال عماني (65 مليون دولار)، ليسلط الضوء على توجهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار الخطة الخمسية العاشرة للحكومة. وبحسب محافظ الوسطى، الشيخ أحمد بن مسلم بن سهيل جداد الكثيري، فإن مستهدف المشاريع الجديدة هو تطوير البنية التحتية وتحسين جودة الحياة للمواطنين. وأشار إلى أن المشاريع المنفذة تشمل 59 مشروعاً بتكلفة تقدر بحوالي 4 ملايين ريال عماني (10,4 ملايين دولار)، بينما يجري تنفيذ 37 مشروعاً آخر بتكلفة تقارب 9,9 ملايين ريال عماني، وفقاً لما أورد ته وكالة الأنباء العمانية.

زيادة غش السلع في الأسواق التركية رغم الإجراءات الحكومية

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

رغم الإجراءات الحكومية المشدّدة، زاد تردي الواقع المعيشي وغلاء الأسعار في تركيا ظاهرة انتشار منتجات مقلدة ومغشوشة بأسعار رخيصة تناسب القدرة الشرائية المتراجعة للمستهلك، ما قد يؤثر على الثقة بالأسواق، ويضر بصحة المستهلك ويعزز المنافسة غير المتكافئة، كما يقول متخصصون.

وأعلنت وزارة الزراعة والغابات التركية، أول من أمس الجمعة، أن حملتها ضد الغش الغذائي متواصلة إلى جانب حماية صحة المستهلكين، من خلال إجراء فحوص مختبرية دورية على المنتجات الغذائية المعروضة في السوق، كاشفة عن أنواع أغذية مغشوشة تحتوي على مواد قد تشكل خطراً على الصحة العامة. وأضافت الوزارة، هذا الأسبوع، 12 منتجاً جديداً مغشوشاً على القائمة، لترتفع المنتجات المقلدة والمغشوشة في السوق من 721 منتجاً إلى 733 منتجاً. كما فضحت الوزارة الشركات المخالفة للمعايير الصحية والقياسية، بعد فحص عينات تبين فيها وجود مواد ضارة مثل الصبغات في الفلفل الحار، وخلط لحوم الخيول في اللحم بالعجين، بالإضافة إلى إدخال لحوم الخنازير في وصفات الكباب. من جانبه، قال الاقتصادي التركي مسلم أويصال إن «الغلاء في تركيا، خاصة في أسعار المنتجات الغذائية، زاد حالات الغش لتقديم سلع تتناسب مع دخل المستهلكين، وزاد الغش خلال العامين الأخيرين، بالتوازي مع ارتفاع التضخم الكبير وتراجع قيمة الليرة». وأضاف أويصال أن «قانون حماية المستهلك في تركيا، المعمول به منذ عام 2013، لا يكفي»، مطالباً بـ«مزيد من القوانين الرادعة وتشديد الغرامات، لتقليل حالات الغش وإنهائها من السوق»، مشيراً لـ«العربي الجديد» إلى أن «وجود الأسواق الشعبية الأسبوعية -البازارات- واستحالة رقابتها، يزيدان تفشي غش المنتجات الغذائية عبر ذرائع كسر الأسعار والمنافسة». وحول آلية الرقابة لحماية المستهلكين، لفت الاقتصادي التركي إلى أن «جهات حكومية عدة معنية بمتابعة الأسواق ومراقبة صلاحية وجودة وأسعار المنتجات، ولكن بحكم أن الاقتصاد في تركيا مفتوح وحر، تتجلى المنافسة بأشكال عدة».

ويرى المحلل التركي باكير أتاجان أن «ارتفاع الأسعار في تركيا ليس مبرراً للغش والتلاعب بصحة المستهلكين أو الإساءة لسمعة الإنتاج التركي الذي يحقق حضوراً وثقة في الأسواق المجاورة والعالمية».

ترامب ومستقبل التطبيع مع إسرائيل

مصطفى عبد السلام

خلال ولايته الأولى (2017-2021)، أسفرت ضغوط دونالد ترامب عن تحقيق نجاحات كبيرة في ملف التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل، فقد أُبرمت اتفاقات سلام بين إسرائيل وكل من الإمارات والبحرين والمغرب والسودان. كما مارس ضغوطاً شديدة على دول أخرى للتطبيع مع الكيان أو تعميق التطبيع السياسي والاقتصادي القائم، وكادت بعض تلك الدول أن تدخل حظيرة التطبيع لولا خسارة ترامب الانتخابات الرئاسية في 2020.

وعقب توقيع اتفاقات السلام في 2020، جرى تطبيع اقتصادي وتجاري غير مسبوق بين الدول المطبعة وإسرائيل، حيث جرى وقتها الإعلان عن صفقات اقتصادية وتجارية ضخمة وغير مسبوقة، فقد أعلنت الإمارات عن توقيع اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة مع تل أبيب، وفي مارس/ آذار 2021، كشفت عن تأسيس صندوق بقيمة عشرة مليارات دولار لدعم الاستثمارات في إسرائيل. كما أعلنت أنها تسعى إلى زيادة العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل إلى أكثر من تريليون دولار على مدى العقد المقبل. المغرب أيضاً عمق تعاونه الأمني والاقتصادي والسياحي مع إسرائيل بإبرام صفقة شراء أسلحة قيمتها مليار دولار، وتوقيع اتفاقيات لتنشيط التجارة وترويج السياحة. وأطلقت إسرائيل والبحرين مفاوضات لاتفاقية «تجارة حرة». ومع فوز ترامب بولاية ثانية، يتخوف الكثير من إعادة ملف التطبيع إلى الواجهة مجددا، لكن تلك المخاوف ربما تكون مبالغاً فيها، فقد أجهضت معركة طوفان الأقصى مشروع التطبيع ولسنوات مقبلة، وشهد الشارع العربي تغيراً في المزاج العام تجاه دولة الاحتلال، فقد تجددت حملات المقاطعة لسلع الاحتلال بعد أن حاولت أنظمة دفن المقاطعة للأبد، وكشفت استطلاعات حديثة عن تراجع حاد في تأييد شعوب الدول المطبعة للتطبيع كما هو الحال في مصر والأردن والمغرب، ونجحت مقاطعة وضغوط الشعوب العربية في إلحاق خسائر فادحة بشركات داعمة للاحتلال، وقبل أيام، نجح الشعب الأردني في طرد سلسلة متاجر كارفور من أراضيه. لا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تحركت برلمانات عربية نحو إقرار تشريعات تحظر التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل، أحدث نموذج تقديم أكثر من 60 نائباً في برلمان الجزائر مشروع قانون لحظر أي تعامل تجاري واقتصادي بين الشركات الجزائرية مع نظيرتها الأجنبية الممولة لإسرائيل، ومنع نشاط العلامات التجارية الأجنبية التي تدعم دولة الاحتلال. كما ناقش برلمان تونس قانون يجرم التطبيع مع إسرائيل ويقترح عقوبات لا تسقط بمرور الزمن، ويعاقب كل مرتكب لجريمة التطبيع بالسجن مدة تتراوح بين ست سنوات و12 سنة، وغرامة ضخمة.

متفرقات اقتصادية

ملايين المصريين يترقبون تداعيات حكم الإيجارات القديمة

القاهرة ـ **عادل صبري**

ألقى حكم تاريخي للمحكمة الدستورية العليا بحجر ضخم في بحيرة قطاع تأجير المساكن الخاصة الراكد منذ سنوات. أسس الحكم لعلاقة جديدة بين المالك والمستأجر قائمة على «العدل وتحقيق المصلحة المتبادلة بين حق المستأجر في الحصول على سكن يؤويه وحق المالك في الحصول على عائد استثماري على رأس ماله المستثمر في قيمة الأرض والبناء قادر على مواجهة التضخم». قضى الحكم على ديمومة عقد الإيجار، وإنهاء علاقة التوريث التي خلقتها سلسلة قوانين الحقبة الاشتراكية التي حكمت العلاقة بين الملاك والمستأجرين في مصر منذ ستينيات القرن الماضي. بدأ النظام يتراجع عنها منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، بتغيير العلاقة بين المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية، ثم أتبعها بتغيير قانون تأجير العقارات للشخصيات الاعتبارية. وشمل الحكم، عدم دستورية الفقرة الأولى من المادتين الأولى والثانية من القانون رقم 136 لسنة 1981، بشأن تأجير الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجر والمستأجر، والذي ينص على تثبيت الأجرة السنوية للأماكن المرخص بإقامتها للأغراض السكنية. أكدت المحكمة أن ثبات القيمة الإيجارية عند لحظة من الزمان ثباتاً لا يزيله مضي عقود على التاريخ الذي تحددت فيه بشكل عدواناً على قيمة العدل وإهدار لحق الملكية. نص الحكم الذي صدر برئاسة المستشار بولس فهمي رئيس المحكمة، على أن يبدأ تطبيق أثر الحكم من اليوم التالي لانتهاء دور الانعقاد التشريعي الحالي، والذي يوافق شهر أغسطس/ آب 2025، مع انتهاء الدورة البرلمانية لمجلس النواب الحالي. وجهت المحكمة الدستورية -وهي أعلى سلطة قضائية في البلاد- البرلمان والحكومة إلى حاجة المشرع إلى إعداد قانون جديد للإيجارات، خلال مدة زمنية كافية ليختار بين البدائل ووضع ضوابط حاكمة لتحديد أجرة الأماكن السكنية. وطلبت من مجلس النواب الإسراع في تنظيم هذه العلاقات وإصدار قانون يراعي التوازن بين حقوق المالك والمستأجر، ويراعي التوازن الذي دعت إليه المحكمة لضبط العلاقة بين الطرفين، قبل أن يبدأ تطبيق هذا الحكم الدستوري، فتحدث فوضى في العديد من التعاقدات المستندة إلى القوانين المنظمة للإيجار القديم وتسقط العديد منها جراء وصولها إلى المحاكم التي ستكون ملزمة بتنفيذ حكم الدستورية العليا. يعد حكم الدستورية العليا بنص الدستور، قانوناً ملزماً لكل الجهات في الدولة، ويفوق في حجية القوانين القوانين التي يصدرها البرلمان. أشارت المحكمة في حيثيات الحكم إلى فرض المشرع سابقاً على المؤجر مدة العقد وبالتدخل في تحديد الأجرة، بما حدد نطاق الفئات المستفيدين من القانون دون سواهم، من دون ضوابط موضوعية تتوخى تحقيق التوازن بين طرفي العلاقة الإيجارية، منوهة إلى ضرورة مراعاة التوازن بين عدم حق المؤجر في استرداد عائد استثمار الأموال في قيمة الأرض والمباني، وحاجة المستأجر إلى مسكن يؤويه، بدون استغلال.

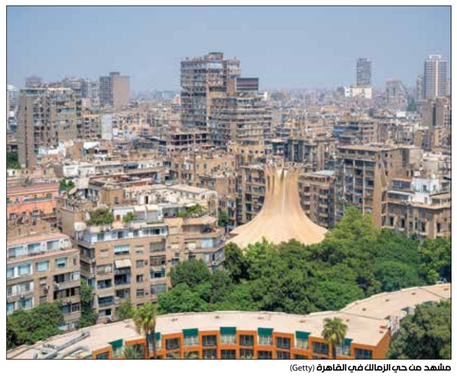
مشهد من حي الزمالك في القاهرة (Getty)

السودان... مخاوف من تزييف الفئة النقدية الجديدة

اعرب خبراء مال عن مخاوفهم من تزييف الفئة النقدية الجديدة التي يعتزم البنك المركزي السوداني طرحها

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

شهد إعلان بنك السودان المركزي طرح فئة ورقية نقدية جديدة (1000 جنيه) للتداول قريباً، جدلاً واسعاً ما بين مؤيد ومعارض وسط مخاوف من تزييفها في ظل الانفلات الأمني. ووصف خبراء مال في حديثهم لـ«العربي الجديد» التوقيت بغير الملائم بسبب التسيب الأمني في البلاد، وعدم توفر التمويل اللازم للطباعة، بينما وصف البعض الآخر الخطوة بالمهمة رغم أنها متأخرة. وأعلن محافظ البنك المركزي، برعي الصديق، ترتيبات لتغيير العملة ومعالجة الخلل في سعر الصرف، وإيجاد مصادر بديلة لتمويل العجز في الموازنة بعيداً عن الاستدانة من البنك المركزي. وقال البنك في بيان، إن الهدف من طرح الفئة الجديدة «حماية العملة الوطنية وتحقيق استقرار في سعر صرفها، ومواجهة الآثار السالبة للحرب الدائرة بالبلاد لا سيما عمليات النهب الواسعة التي قامت بها المليشيا المتمردة لمقار بنك السودان المركزي وشركة مطابع السودان للعملة في الخرطوم، وما نتج عن ذلك من انتشار كميات كبيرة من العملات مجهولة المصدر وغير المطابقة للمواصفات الفنية من فئتي 500 و1000 جنيه الأمر الذي أدى إلى زيادة مستوى السيولة النقدية بشكل واضح وكان له الأثر السالب على استقرار المستوى العام للأسعار». وقال المؤيدون للقرار لـ«العربي الجديد» إن البنك المركزي تأخر كثيراً في تغيير العملة، غير أنها خطوة مهمة لتدارك ما نُهب من أموال البنوك والمواطنين عبر قوات الدعم السريع منذ بدء الحرب.

وقال المحلل المصرفي لؤي عبد المنعم لـ«العربي الجديد» إن الوقت ملائم لتغيير العملة، في ظل اقتصاد الحرب، الذي يعيشه السودان، مشيراً إلى أن الأولوية للإنفاق العسكري والزراعي وشراء السلع الأساسية. وأكد أن تغيير العملة يوقف التزوير ويجبر مليشيا الدعم السريع التي نهبت البنوك على التراجع باعتبار أن عناصرها يقاتلون من أجل الغنيمة والنقود. تابع أن الواقع يقول إن المليشيا المتمردة ستسهدف مواقع جديدة لتعويض العملة التي يتم تغييرها وإيقاف التعامل بها. وأوضح أن الحد من تزوير العملة لن تكون بالقدر ذاته والشمول كما لو كانت الظروف طبيعية. وقال إن الحاجة إلى تغيير العملة أو طرح فئات يمكن استبدالها بطرح منتجات مصرفية لتعزيز السيولة كالجنيه الذهبي الادخاري والذي ينحصر تداوله داخل المصارف والذي يساهم في عملية إعادة الإعمار، علماً أن مؤتمر باريس أسهم في الحصول على وعود بمليار دولار»، مشيرة إلى أن هذه المليارات مقسّمة بين مساعدات للجيش والنازحين، مما يفرض على الحكومة اللبنانية إطلاق حملات لجمع التمويل لإعادة إعمار لبنان. وتؤكد ضرورة القيام بجولات على الدول العربية والغربية، وأهمية دور وزير الخارجية في فتح قنوات اتصال مع المغتربين اللبنانيين للمساعدة.

قوات الدعم السريع قد تتبع طرقاً جديدة لنهب العملة

وتتابع بلعة أن انتخاب رئيس جمهورية بعدَ ضرورياً ليمثل صوت لبنان في ملف إعادة الإعمار بعد وقف إطلاق النار، وأكدت أن العقوبات المفروضة على حزب الله وبعض مؤيديه، ودخول لبنان على اللائحة الرمادية، جعلته تحت الرقابة أكثر، مما يعني أن الجهات المانحة ستراقب كيفية صرف الأموال وتحديد الجهات المستفيدة منها، إذ لا توجد ثقة في الطبقة السياسية اللبنانية. وتوضح أنه يجب العمل بخطى ثابتة لاستعادة ثقة المجتمع العربي والدولي، لأن لبنان لا يستطيع الخروج من أزماته من دون مساعدات خارجية مبنية على الثقة والشفافية في الإنفاق الداخلي، إذ يتعين العمل على الإصلاح من الجذور ووضع خطة للخروج من الأزمات، فلبنان يواجه أزمتين كبيرتين هما النزوح وإعادة الإعمار، وهاتان الأزمتان تشكلان عبئاً كبيراً على الاقتصاد. وترى أنه لا خيار للبنان سوى القبول بشروط المجتمع الدولي للخروج من أزماته، لأن عدم القيام بذلك يعني البقاء على شفير الهاوية، وبيّنت أنه لا خطة إنقاذ ولا رؤية لتجاوز الأزمات، إذ يتم التعامل مع الأزمات بعد وقوعها فقط، ونحن أمام عام على الأقل لحل أزمة إعادة الإعمار وإعادة النازحين إلى مناطقهم، إضافة إلى الضغوط السكانية في مناطق معينة، مما قد يؤدي إلى مشكلات اجتماعية وأمنية.

لدى لبنان خطة للتعافي بسبب الخلافات السياسية. لذلك، بات لبنان مضطراً للتعاون مع المنظمات الدولية التي قد تساعد في عملية إعادة الإعمار، علماً أن مؤتمر باريس أسهم في الحصول على وعود بمليار دولار»، مشيرة إلى أن هذه المليارات مقسّمة بين مساعدات للجيش والنازحين، مما يفرض على الحكومة اللبنانية إطلاق حملات لجمع التمويل لإعادة إعمار لبنان. وتؤكد ضرورة القيام بجولات على الدول العربية والغربية، وأهمية دور وزير الخارجية في فتح قنوات اتصال مع المغتربين اللبنانيين للمساعدة.

تحديات سياسية وتمويلية تهدد عمليات إعادة الإعمار

وتتابع بلعة أن انتخاب رئيس جمهورية بعدَ ضرورياً ليمثل صوت لبنان في ملف إعادة الإعمار بعد وقف إطلاق النار، وأكدت أن العقوبات المفروضة على حزب الله وبعض مؤيديه، ودخول لبنان على اللائحة الرمادية، جعلته تحت الرقابة أكثر، مما يعني أن الجهات المانحة ستراقب كيفية صرف الأموال وتحديد الجهات المستفيدة منها، إذ لا توجد ثقة في الطبقة السياسية اللبنانية. وتوضح أنه يجب العمل بخطى ثابتة لاستعادة ثقة المجتمع العربي والدولي، لأن لبنان لا يستطيع الخروج من أزماته من دون مساعدات خارجية مبنية على الثقة والشفافية في الإنفاق الداخلي، إذ يتعين العمل على الإصلاح من الجذور ووضع خطة للخروج من الأزمات، فلبنان يواجه أزمتين كبيرتين هما النزوح وإعادة الإعمار، وهاتان الأزمتان تشكلان عبئاً كبيراً على الاقتصاد. وترى أنه لا خيار للبنان سوى القبول بشروط المجتمع الدولي للخروج من أزماته، لأن عدم القيام بذلك يعني البقاء على شفير الهاوية، وبيّنت أنه لا خطة إنقاذ ولا رؤية لتجاوز الأزمات، إذ يتم التعامل مع الأزمات بعد وقوعها فقط، ونحن أمام عام على الأقل لحل أزمة إعادة الإعمار وإعادة النازحين إلى مناطقهم، إضافة إلى الضغوط السكانية في مناطق معينة، مما قد يؤدي إلى مشكلات اجتماعية وأمنية.

تحقيق

لبنان عالق بين أنقاض الحرب ... وخسائر بـ20 مليار دولار

تقدّر الخسائر الحالية للاقتصاد اللبناني رسمياً بأكثر من 20 مليار دولار، بسبب ما تكبدته قطاعات حيوية من العدوان الإسرائيلي المتواصل. ويأتي ذلك في ظل تزايد التحديات المرتبطة بإعادة الإعمار. ورغم أن الدمار في البنية التحتية الرسمية حتى اللحظة لم يصل إلى مستويات حرب 2006، فإن الضرر كان أشد وقعاً على المؤسسات الصغيرة والأنشطة الإنتاجية والتجارية التي تخلف فرص عمل كثيرة، فضلاً عن القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل السياحة والزراعة وغيرهما

رجل يتفقد حجم الدمار في مصنع استهدفته غارة إسرائيلية يوم 28 سبتمبر 2024 (نور عمرو/ فرانس برس)

بيروت ـ **انديرا الشوفي**

في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي على لبنان وتفاقم الأزمات الإنسانية والاقتصادية، تتزايد التحديات المرتبطة بعمليات الإعمار وإعادة بناء ما دُمّر من منشآت سكنية وتجارية. وقد أشارت الأمم المتحدة إلى أن أوضاع النازحين في لبنان باتت «مزرية»، مطالبة بتوسيع الخدمات لتلبية احتياجاتهم المتزايدة، في حين أن أعداد النازحين تتجاوز مليوناً ومائتي ألف شخص، ومن المتوقع أن تتفاقم مع استمرار العدوان. وتقدّر الخسائر الحالية للاقتصاد اللبناني بأكثر من 20 مليار دولار، وفقاً لوزير الاقتصاد أمين سلام، الذي أوضح أن إعادة الإعمار قد تتطلب ما بين 20 و30 مليار دولار، بينما تتكبد قطاعات حيوية خسائر جسيمة، منها مؤسسات صحية وتعليمية دُمرت بالكامل، فيما خطة الطوارئ تحتاج إلى 250 مليون دولار شهرياً.

يقول عضو مجموعة العمل المستقل من أجل لبنان (غير حكومية)، الخبير الاقتصادي كنج حمادة، في حديث خاص لـ «العربي الجديد»، إنه لا يمكن تحديد أرقام نهائية لحجم الأضرار الناتجة عن الحرب الحالية نظراً لاستمرارها. إلا أنه يقدر الخسائر وفقاً لمعلومات أولية بحوالي 20 مليار دولار. ويشير إلى «صعوبة تقدير الأضرار لكل قطاع على حدة، فعلى سبيل المثال، توقف حوالي 8 مستشفيات عن العمل في الجنوب، لكن لا يُعرف حتى الآن إن كانت تعطلت نتيجة القصف أو بسبب عدم القدرة على الوصول إليها. كما أن القطاع التعليمي يعاني من أضرار بالغة».

ويوضح حمادة أن الدمار في البنية التحتية الرسمية حتى اللحظة لم يصل إلى مستويات حرب 2006، إذ لم تنتشر الجسور أو القطاع الكهربائي أو المرافق الرئيسية كمطار بيروت، وهذا يُعدّ إيجابياً إلى حد ما، نظراً لأن تكاليف إصلاح هذه المنشآت مرتفعة وتستغرق وقتاً طويلاً، لكنه يشير أيضاً إلى أن الضرر كان أشد وقعاً على المؤسسات الصغيرة والقطاعات الإنتاجية والتجارية التي تخلق فرص عمل كثيرة، على عكس ما كان عليه الوضع في عام 2006، إذ لم يتضرر حينها مثل هذا العدد الكبير من المؤسسات والمساكن. بلغت حمادة إلى أنه «حتى الآن لم يتم حصر الأضرار بشكل دقيق، ولا تتوافر أي أرقام دقيقة حول حجم الخسائر. فالجنوب شهد تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الماضية، إذ أنشئت مؤسسات تجارية وزراعية وصناعية، كما ازدهرت السياحة والنمو الاقتصادي في تلك المناطق، لكن هذه الحركة تضررت بشدة نتيجة الحرب، ما يصعب من إعادة إحيائها، في ظل عدم وضوح ظروف عودة السكان إلى مناطقهم المتضررة».

ويشير حمادة إلى أن تكلفة إعادة الإعمار ستكون مرتفعة، خاصة أن بعض القرى قد دُمرت بالكامل على الصعيدين السكني والإنتاجي، فقد تراجعت بعض المناطق إلى الوراء نحو 15 عاماً من ناحية النمو الاقتصادي. وتعدّ إعادة إعمار المنازل مرحلة أولى، بينما تعدّ إعادة تحريك الاقتصاد المحلي مرحلة أخرى، ولا يمكن تحديد تكلفة إعادة الإعمار بدقة، نظراً لغياب الأرقام الرسمية حول الحركة الاقتصادية في المناطق المتضررة قبل الحرب. في ما يتعلق بتمويل الإعمار، يوضح حمادة أن التمويل سيأتي من مصادر متنوعة، ولكل مصدر شروطه وآلياته. على سبيل المثال، قد يقدم البنك الدولي قروضاً أو هبات لإعادة إعمار المرفأ، لكنه لا يقدم عادةً تمويلاً لإعادة بناء الوحدات السكنية. وأشار إلى أن الدعم الغربي قد يواجه عراقيل سياسية، إذ يمتنع بعض الممولين من الدول الغربية، مثل ألمانيا والولايات المتحدة، عن تمويل مشاريع في الجنوب خشية من ارتباطها بحزب الله، إلا إذا قُدمت تنازلات سياسية تتيح لهم التمويل بشروط معينة. ويضيف حمادة أن «إيران وحزب الله أعادا إعمار جزء كبير من المناطق الجنوبية بعد حرب 2006، إذ كانت مساهمة إيران تبلغ حوالي 80% من التمويل والبقية من المغتربين الشيعة». ويؤكد أن النازحين سيواجهون تحديات كبيرة في حال تأخر عمليات إعادة الإعمار، إذ إنهم فقدوا كل ما يملكون من مساكن وأعمال تجارية، ولا يمكن الاعتماد على التمويل البديل، لأنه يغطي جزءاً بسيطاً من الاحتياجات الأساسية، لافتاً إلى أن عودة الحياة إلى طبيعتها قد تكون صعبة لكنها ليست مستحيلة. وتعاني الدولة اللبنانية من ضغوط سياسية متزايدة، خاصة في ظل تصنيفها على اللائحة الرمادية، ما يقلل من قدرتها على استقطاب التمويل الخارجي من دون التزامها بشروط صارمة تتعلق بالشفافية ومحاربة الفساد. ومع تصنيف لبنان على اللائحة الرمادية، تبدو قدرته على استقطاب التمويل الخارجي محدودة إذا لم يلتزم بشروط صارمة تتعلق بالشفافية ومحاربة الفساد. وفي هذا الإطار، تفيد رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، ونائبة رئيس لجنة الأمم المتحدة للخدمة العامة، لمياء المبيض بسلط، بأن التفكير في «مرحلة ما بعد انتهاء العدوان» في لبنان اليوم يبدو أمراً صعباً بسبب ضغط المستجدات والمآسي اليومية. لكن غياب أي نقاش حول خطة «ما بعد الحرب» على المستويات المحلية والاقليمية والدولية هو أمر يقلق الخبراء والمتخصصين، لأن تمويل إعادة الإعمار بعد الحرب يحتاج لخطة مسبقة. تضيف أن مواقف الدول المعنية بالحرب القائمة في المنطقة أو بوضع لبنان غير واضحة، ولا خطط أولية لمساعدة لبنان في الخروج من هذه الحرب المدمرة. وتشير بساط إلى أنه «حتى اليوم، لا وثيقة تكون بمثابة خريطة طريق، تستند إلى تقييم أولي للأضرار، وتضع الأولويات لمرحلة ما بعد انتهاء العمليات العسكرية، وعلى الصعد المختلفة: البنى التحتية، الاتصالات، إسكان العائدين، تنظيف الأراضي من المخلّفات، الاجتماعية، وغيرها». «فما الذي سيحدث عندما تتوقف العمليات العسكرية؟ هل المؤسسات لديها تصوّر واضح للتحرّك؟ هل استعدّت كي لا يبقى الأهالي في العراء أو خارج بيوتهم لمدّة طويلة؟ هل المعدّات موجودة؟ هل التمويل العام مخصّص على الأقل للأشهر الثلاثة الأولى؟ ما هي أدوات التمويل المتاحة للقطاع الخاص؟ ما هي الإجراءات الضريبية الخاصة الواجب اعتمادها؟ لقد رأينا ما حصل في سورية والعراق، فعندما تغيب الخطط الواضحة تكون مرحلة ما بعد أصعب وأطول، ويتحمّل وزرها الاقتصاد والمجتمع، خاصة الفقراء والمعدمين» بحسب بساط. أما بالنسبة للمساعدات، تشير إلى أن بعض الأطراف أبدت «نية المساعدة» وأعلنت التزامها تخصيص موارد ماليّة محددة بأرقام، لكننا نعرف من تجارب سابقة أنّ الإعلان عن تخصيص الاعتمادات لا يعني بالضرورة صرفها. وتوضح الخبيرة الاقتصادية أنّه في سياق الحرب على غزّة سمعنا وقرأنا عن خطط استعماريّة وخارطة طريق شاملة معدة مسبقاً لما بعد الحرب. أما بالنسبة للبنان، لا شيء في الأفق غير التدمير ومسح القرى. «ومن الواضح أن ما يتم التركيز عليه حالياً هو الشق السياسي وإعادة ما يسمى بـ«التوازن السياسي» في لبنان، من دون أي حديث عن إعادة بناء مستقبل لبنان أو تنفيذ إصلاحات أساسية، وللأسف تبقى الأمور في هذا الصدد «مجهولات». وفي ما يتعلق بمؤتمر باريس، تقول إنّه مبادرة جيّدة ومشكورة تصبّ في إطار الدعم الدائم للبنان واللبنانيين من قبل الحكومة الفرنسيّة. لكن من لديه تجربة سابقة يعلم أن الالتزامات في المؤتمرات تتطلب مساراً طويلاً من المتابعة حتى تدخل المقرّرات حيّز التنفيذ. وتذكر أنّه رغم الإعلان عن الأرقام ووعود بمساعدات من الولايات المتحدة بقيمة 300 مليون دولار، ومن الإمارات بقيمة 100 مليون دولار، ومن فرنسا بقيمة 100 مليون دولار وغيرها، إلا أن آليات الصرف وتوزيع المساعدات لم يعلن عنها حتى الآن، علماً أنّه تم الحديث عن إمكانية صرفها من خلال منظمات الأمم المتحدة أو عبر منظمات غير حكومية مرتبطة بالدول المانحة. وتشدد على أهمية ضمان الشفافية في تخصيص وصرف الأموال، وتذكر أن منظمة الشفافية الدولية أصدرت بياناً حول هذا الموضوع، مشيرة إلى وجود معايير دولية للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمساعدات الدولية، وضرورة الاستناد إليها لضمان الثقة وتعزيزها. من جانب ثان، صرّحت الخبيرة الاقتصادية فيوليت بلعة، أن تقديرات الأضرار، المقدرة بين 15 و20 مليار دولار، ليست نهائية، إذ يعتمد حجم الخسائر على مدة الحرب، فكلما استمرت الحرب لأكثر من ستة أشهر، قد تتضاعف الخسائر بالمليارات. وذكرت أن هذه الأرقام تقريبية، نظراً لصعوبة إجراء مسح للأضرار أو تحديد الخسائر في ظل القصف المستمر، مشيرة إلى أن الأضرار التي لحقت بالناتج المحلي تفوق التقديرات الحالية من الجهات المحلية والدولية. وتضيف أن لبنان عاجز كلياً عن تمويل عملية إعادة الإعمار، سواء في منطقة معينة أو في كل المناطق المتضررة من العدوان الإسرائيلي، وتعدّ عملية إزالة الركام مكلفة جداً، ناهيك عن تكاليف إعادة البناء التي تصبح أعلى عند مراعاة معايير معينة لتعزيز البناء. وتشير بلعة إلى أن «الوضع المالي والاقتصادي والاجتماعي في لبنان المتأزمة بدأ منذ عام 2019، ولم يكن

الالتزام بسعر ووزن الخبز

طالب رئيس اتحاد نقابات الأفران النقيب ناصر سرور جميع الأفران على الأراضي اللبنانية بـ«الالتزام بسعر ووزن ربطة الخبز في الأفران كما هو محدد من قبل وزارة الاقتصاد، 850 غراماً بـ65 ألف ليرة لبنانية داخل صالات العرض، و77 ألف ليرة لبنانية في المحال والسوبرماركت». كما طالب الأفران بـ«المحافظة على جودة الرغيف، بخاصة في ظل الظروف الصعبة والقاسية التي تمر على البلاد». وختم سرور: «إن فرن يخالف قرار وزارة الاقتصاد يتحمل المسؤولية الكاملة أمام القضاء والأجهزة الأمنية ومصلحة حماية المستهلك، التي ستقوم بدوريات مكثفة على الأفران والسوبرماركت لضبط المخالفات».

نازحون من لبنان يدخلون سورية عبر معبر جوسية الحدودي (وائل بشارة/ فرانس برس)

مؤشرات الأسواق

قطر

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس الأحد مرتفعة؛ بعد قرار مجلس الاحتياط الفيدرالي ومصرف قطر المركزي بشأن أسعار الفائدة، ومراجعة مؤشر مورغان ستانلي لشهر نوفمبر/تشرين الثاني 2024. ارتفع المؤشر العام بنسبة 0,52% ليصل إلى النقطة 10623,63، رابحاً 55,11 نقطة عن مستوى الثلاثاء الماضي. يُشار إلى أن بورصة قطر كانت في عطلة رسمية يومي الأربعاء والخميس وذلك احتفاءً بالوحدة الوطنية التي شهدتها قطر والمتمثلة في الاستفتاء العام على مشروع التعديلات الدستورية على الدستور الدائم للدولة. قرر مجلس الاحتياط الفيدرالي، الخميس الماضي، خفض أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس. ويعد ذلك ثاني خفض لأسعار الفائدة خلال عام 2024، بعد خفضها بمقدار 50 نقطة أساس خلال اجتماع سبتمبر/أيلول.

وأعقب ذلك تخفيض مصرف قطر المركزي سعر فائدة الإيداع عند 4,90%، وفائدة الإقراض عند 5,40%، وإعادة الشراء عند 5,15%.

الكويت

أغلقت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت تعاملات أمس مرتفعة؛ بعد قرار مجلس الاحتياط الفيدرالي ومراجعة مؤشر مورغان ستانلي لشهر نوفمبر/تشرين الثاني 2024. ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 0,41%، وصعد «العام» بنحو 0,63%. كما ارتفع المؤشران الرئيسي 50 والرئيسي بنسبة 1,89% و1,60% على التوالي عن مستوى جلسة الخميس الماضي. بلغت قيمة التداول في بورصة الكويت بتعاملات أمس 94,28 مليون دينار. وزعت على 495,65 مليون سهم، بتنفيذ 22,24 ألف صفقة. ودعم الجلسة ارتفاع ثمانية قطاعات على رأسها الخدمات الاستهلاكية بنحو 4,86%، فيما تراجعت أربعة قطاعات على رأسها منافع بواقع 0,66% واستقر قطاع الرعاية الصحية. وعلى مستوى الأسهم، فقد ارتفعت 69 سهماً على رأسها «أولى وقود» بواقع 35,85%، بينما تراجعت 49 سهماً على رأسها «النخيل» بنحو 7,46%، فيما استقر سعر 11 سهماً. وجاء سهم «مدينة الأعمال» المرتفع بـ2,92%، ونشاط الكميات بحجم بلغ 45,24 مليون سهم وتصدر السيولة سهم «أولى وقود» بقيمة 11,47 مليون دينار.

عُمان

ارتفع المؤشر العام لبورصة مسقط «مسقط 30» بنهاية تعاملات أمس، أولى جلسات الأسبوع، بنسبة 0,18%، عند مستوى 4714,33 نقطة، رابحاً 0,38 نقطة عن مستوياته بنهاية جلسة الخميس الماضي. وساهم القطاع المالي في الأداء الإيجابي لمؤشر مسقط، وانفرد القطاع بارتفاع نسبته 0,14%، بدعم سهم بنك عمان العربي المرتفع بنسبة 2,04%، وارتفع صحار الدولي بنسبة 1,48%.

وعلى الجانب الآخر، تراجعت مؤشرات قطاعي الصناعة والخدمات: ليهبط الأول 0,24%، مع تقدم سهم صناعة مواد البناء، على المتراجعين اليوم بنسبة 4,17%، وتراجع الهلا للسيراميك بنسبة 4,05%.

اقتصاد الناس

من المتوقع أن يستعرض ترامب القوة الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة، سعياً لبثّ الخوف في نفوس الخصوم واستخراج قدر أعظم من التسهيلات من الحلفاء أيضاً، بينما تتحرك الصين لتقديم إغراءات كبيرة لمختلف الدول وتغازل حلفاء واشنطن لمواجهة «الحمائية» التي ينتهجها ترامب وتطاول الجميع

العالم يواجه «ترامبنوميكس»

كيف يستعد أعداء أميركا وحلفاؤها لحقبة الرسوم وانتزاع التسهيلات؟

ترامب خلال فعالية لمؤيديه في ولاية فلوريدا، 6 نوفمبر 2024 (Getty)

نيويورك ـ **العربي الجديد**

بات أعداء أميركا وحلفاؤها على يقين من أن سياسة «الحمائية» التي ينتهجها الرئيس العائد إلى البيت الأبيض دونالد ترامب تطاولهم، وإن كانت بدرجات متفاوتة، ما يدفع الجميع إلى ترتيب أوراقه والاستعداد لعالم جديد تقوده سياسات «ترامبنوميكس»، وفق وصف تقارير اقتصادية. من المتوقع أن يستعرض الرئيس المنتخب القوة الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة، سعياً لبثّ الخوف في نفوس الخصوم واستخراج قدر أعظم من التسهيلات من الحلفاء، إذ يرجح اقتصاديون ومستشارون سابقون في البيت الأبيض أن يضاعف نهجه المتشدد حيال الصين وأن يمارس ضغوطاً أكبر على الدول الأوروبية تحديداً التي تستغل «السخاء الأميركي».

وفقًا لهؤلاء المستشارين، لم تكن الولايات المتحدة موضع خوف كافٍ في الخارج خلال إدارة الرئيس الديمقراطي الحالي جو بايدن. وقالوا إنه من خلال استعراض القوة الاقتصادية والعسكرية الأميركية، يجب أن تجلب رئاسة ترامب الثانية السلام أو على الأقل تمنع المزيد من التصعيد في أوكرانيا والشرق الأوسط وخارجها. وقال مستشار الاتصالات الصينية المملوكة للدولة مثل «هواوي»، خوفاً من إمكانية تجسسها. وجعلت حرب ترامب التجارية ضد أوروبا بعض الدول أقل استعداداً للعمل مع واشنطن. كذلك فإنه إذا شعرت الحكومات الأوروبية أنّ إدارة ترامب الجديدة تهدد أمنها من خلال استيعاب روسيا بشأن أوكرانيا، فقد يميل الحلفاء الأميركيون إلى تحسين العلاقات مع الصين، القوة العظمى الأخرى في العالم، حتى لو كان ذلك يعني كسر الصفوف مع واشنطن.

دعم صيني للتكنولوجيا الفائقة

اظهرت بيانات صادرة عن الهيئة الوطنية للضرائب في الصين، ان السياسات الرئيسية لدعم تطوير الابتكار العلمي والتكنولوجي والصناعة التحويلية في البلاد، ادت الى تخفيضات في الضرائب والنفقات واستردادات ضريبية بقيمة اجمالية بلغت 2,08 تريليون يوان (حوالي 291 مليار دولار) في الارباع الثلاثة الاولى من العام الجاري، مشيرة الى ان إيرادات مبيعات صناعات التكنولوجيا الفائقة ارتفعت بنسبة 11,4% على اساس سنوي، وفق وكالة شينخوا، امس.

للدفاع عن مصالح الأوروبيين. هذا هو السؤال الوحيد». وخلال فترة ولاية ترامب الأولى، واجه فريقه صعوبة في إقناع الأوروبيين باستبدال المعدات من شركات الاتصالات الصينية المملوكة للدولة مثل «هواوي»، خوفاً من إمكانية تجسسها. وجعلت حرب ترامب التجارية ضد أوروبا بعض الدول أقل استعداداً للعمل مع واشنطن. كذلك فإنه إذا شعرت الحكومات الأوروبية أنّ إدارة ترامب الجديدة تهدد أمنها من خلال استيعاب روسيا بشأن أوكرانيا، فقد يميل الحلفاء الأميركيون إلى تحسين العلاقات مع الصين، القوة العظمى الأخرى في العالم، حتى لو كان ذلك يعني كسر الصفوف مع واشنطن.

وحذر السناتور كريس كونز (ديمقراطي من ولاية ديلاوير) من أن أي سوء تعامل من جانب ترامب مع العلاقات بالحلفاء الأوروبيين قد يثبت أنه نعمة جيوسياسية لبكين. وقال: «لقد كان الصينيون ينتظرون ذلك ويستعدون له، ومن الأفضل لنا أن نتحدى التقدم التكنولوجي للصين بالهيمنة المقصودة بالشراكة مع حلفائنا». لذا فإن الصين تغازل حلفاء الولايات المتحدة لتكوين حائط صد ضد سياسة «الحمائية» التي ينتهجها ترامب، وتأمل بكين جذب الشركاء الأميركيين في أوروبا وآسيا عبر استخدام تخفيضات التعريفات الجمركية «الاستباقية» وعروض الاستثمار المغرية. من الحوافز، وفقاً لأشخاص مقربين من صنع القرار في بكين. ولكن هناك من يرى أن الصين مستعدة للانخراط في حوار مع واشنطن بمجرد تولي فريق ترامب الجديد منصبه، لكنها تغتنم الفرصة أيضاً لمغازلة شركاء أميركا التقليديين لكسب الوقت والرافعة في الصيني من خلال إغلاق السوق الأميركية أمام السلع الصينية، تبحث بكين عن سبل لإبعاد الحلفاء الأميركيين عن واشنطن رداً على ذلك. فقد تعهد الرئيس المنتخب بفرض رسوم جمركية تصل إلى 60% على الواردات من الصين، وهو ما يهدد خطط الرئيس الصيني للحفاظ على النمو، الذي يركز على تكثيف التصنيع والتصدير للخروج من الركود. وللتعويض عن الضربة المحتملة لاقتصاد الصيني المتذبذب بالفعل، تدرس قيادة شي جين بينغ خططاً للإغداق على الحلفاء الأميركيين في أوروبا وآسيا عبر تخفيضات التعريفات الجمركية وإغاءات التأشيرات، والاستثمارات الصينية وغيرها

> الصين تدرس خططاً للإغداق على الحلفاء الأميركيين في أوروبا وآسيا بتسهيلات

المنافسة المتزايدة مع الولايات المتحدة. لكنّ بكين تواجه معركة شاقة لجعل الاستراتيجية ناجحة، وفق تقرير منفصل لـ«وول ستريت جورنال». فقد شدد الاتحاد الأوروبي موقفه من الصين في السنوات الأخيرة، وهو غاضب من دعم الصين لحرب روسيا في أوكرانيا، التي يراها تهديداً أمنياً وجودياً. كما أنّ حلفاء الولايات المتحدة في آسيا، بما في ذلك اليابان وكوريا الجنوبية والفيليبين، حذرون بشكل متزايد من جارتهم. وفي الأشهر الأخيرة، ألغت الصين بالفعل متطلبات التأشيرة للمسافرين من نحو عشرين دولة، بما في ذلك استراليا ونيوزيلندا والدنمارك وفنلندا وكوريا الجنوبية، دون أن تشترط أن يحصل الرد على هذه التحركات على الفور. وتمثل الاستراتيجية، التي يطلق عليها «الانفتاح الأحادي الجانب» في دوائر السياسة الصينية، تغييراً تكتيكياً لقيادة فضلت منذ فترة طويلة الصفقات الاقتصادية والدبلوماسية القائمة على مبدأ المقايضة.

وفي اجتماعات حديثة مع قادة الأعمال الغربيين، ألمح نائب رئيس الوزراء الصيني هي ليفينغ، إلى أن بكين تدرس تخفيضات التعريفات الجمركية «الاستباقية» في قطاعات مختلفة لتعزيز الاستثمار الأجنبي الأخيرة، ألغت الصين بالفعل متطلبات التأشيرة للمسافرين من نحو عشرين دولة، بما في ذلك استراليا ونيوزيلندا والدنمارك وفنلندا وكوريا الجنوبية، دون أن تشترط أن يحصل الرد على هذه التحركات على وغيرها من المنتجات الزراعية، اعتماداً على البلدان التي تستهدفها بكين، وفي معرض تجاري كبير في شنغهاي، الثلاثاء الماضي، قال رئيس مجلس الدولة الصيني لي تشيانغ إن الصين ستسعى للانفتاح من جانب واحد لتقديم فرص للأجانب للوصول إلى السوق الصينية. إن تغيير نهج بكين يعكس التحديات التي تتوقعها في التعامل مع ترامب، الذي أعادت سنواته الأربع الأولى في البيت الأبيض تشكيل سياسة واشنطن تجاه الصين من خلال استبدال المشاركة التي استمرت لعقود من الزمان بنهج أكثر مواجهة. وقد أدى الصراع التجاري واسع النطاق خلال ولايته الأولى إلى توتر العلاقات الثنائية بشكل كبير.

«المركزي الإيراني» يقلل من تأثير ترامب على الاقتصاد

طهران ـ **العربي الجديد**

قال محافظ البنك المركزي الإيراني محمد رضا فرزين، إن وصول دونالد ترامب إلى السلطة ليس له تأثير مباشر على الاقتصاد الإيراني، لافتاً إلى تعزيز التعاون مع دول «بريكس» وإزالة التبادل بالدولار مع بعض الدول. وأضاف فرزين في مقابلة تلفزيونية مساء السبت الماضي، وفق ما نقلت وكالة «إرنا» أمس، أن «وجود ترامب رئيساً ليس له آثار مباشرة على الاقتصاد الإيراني لأنه ليس لدينا تعاون تجاري ونقدي ومالي مع أميركا وأوروبا، ولكن من حيث التأثير غير المباشر للاقتصاد الأميركي، فإنه يمكن أن يؤثر على كل اقتصادات العالم والأسواق المالية».

وتابع: «كما رأينا، تفاعلت العملات المشفرة مع وصول ترامب، وشهدت عملة بيتكوين زيادة في الأسعار بنسبة 20%، لكن سعر الصرف لدينا لم يتفاعل إلا بنسبة 1%. جزء من خوف الأسواق كان سببه سياسات الفترة السابقة لترامب، أي السياسات التجارية، التي إذا استمرت في الفترة الجديدة ستؤثر على الأسواق العالمية وكذلك اقتصاديات الصين وأوروبا. واليوم، تضاءلت تبعياتنا كثيراً ووسعنا التفاعلات الإقليمية، وقمنا أيضاً بأنشطة جديدة في بريكس وحصلنا بالفعل على الاستعداد اللازم من قبل لبدء هذه المرحلة».

محافظ «المركزي الإيراني» في مؤتمر مالي بسانت بطرسبرغ، 4 مايو 2024 (Getty)

سيناريوهات بريطانية للرسوم الجمركية

داريث جونز قرب داونتغ ستريت في لندن، 29 أكتوبر 2024 (Getty)

لندن ـ **العربي الجديد**

أكد كبير أمناء الخزانة البريطانية داريـن جونـز، أن المسؤولين البريطانيين سوف «يدرسون الكثير من السيناريوهات المختلفة» في ظل مخاوف بشأن التأثير المحتمل للرسوم في ظل إدارة الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب. وذكرت وكالة الأنباء البريطانية (بي إيه ميديا) أن جونز قال إن ترامب «يدرك» العلاقة المهمة بين بريطانيا والولايات المتحدة. ولكن هناك مخاوف من تأثير محتمل على الاقتصاد البريطاني في حال فرض الرئيس الأميركي المنتخب رسوماً، مثلما أشار في وقت سابق. وكان ترامب قد قال إنه سوف يرفع الرسوم على السلع المستوردة من حول العالم إلى الولايات المتحدة بنسبة 10%، لترتفع إلى 60% بالنسبة للسلع القادمة من الصين. ولدى سؤال شبكة سكاي نيوز، بشأن الرسوم المحتملة، قال جونز وفق ما نقلت وكالة أسوشييتد برس، أمس الأحد: «المؤولون سوف يدرسون الكثير من السيناريوهات المختلفة، ولكن موقف الحكومة هو أننا ندعم التجارة الحرة وندعم العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة». وأضاف «إنها علاقة قوية ومثمرة للغاية، بالنسبة لنا وللاقتصاد الأميركي وبالطبع نحن نريد حمايتها وتعزيزها في الأعوام المقبلة».

بيتكوين تكسر حاجز 80 ألف دولار للمرة الأولى

واشنطن ـ **العربي الجديد**

كسرت عملة بيتكوين حاجز 80 ألف دولار للمرة الأولى مدفوعة بتفاؤل المتداولين بسياسات الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب الذي يتبنى الأصول الرقمية، فضلاً عن احتمال أن يضم الكونغرس مشرعين مؤيدين للعملات المشفرة. وارتفع سعر العملة المشفرة الأبرز عالمياً بنسبة 4,6% أمس الأحد، لتصل إلى 80092 دولاراً، كما صعدت عملات أصغر مثل «كاردانو» و«دجكوين». وتعهد ترامب خلال حملته الانتخابية بوضع الولايات المتحدة في قلب صناعة الأصول الرقمية، بما في ذلك إنشاء مخزون استراتيجي من عملة بيتكوين، وتعيين منظّمين مؤيدين للأصول الرقمية. وخرج ترامب من انتخابات يوم الثلاثاء الماضي في موقف أقوى مما كان متوقعاً، حيث يسيطر حزبه الجمهوري على مجلس الشيوخ، كما أنه على وشك الاحتفاظ بأغلبية ضئيلة في مجلس النواب. وقال المدير الإداري لشركة صناعة السوق «أوروس» في هونغ كونغ لي شي: «مع بدء انجلاء غبار معركة الانتخابات التي فاز بها ترامب، كان حدوث ارتفاع في سعر بيتكوين مسألة وقت، نظراً لأن المرشح الجمهوري يُنظر إليه باعتباره مؤيداً للعملات المشفرة، وهذا ما نشهده الآن». وقفزت بيتكوين بنسبة 90% منذ بداية العام الجاري 2024، مدفوعة بالطلب القوي على صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة الأميركية، ومع خفض أسعار الفائدة من قبل البنك الفيدرالي. وتجاوز ارتفاع هذه العملة عائدات استثمارات أخرى مثل الأسهم والذهب. وسجلت صناديق الاستثمار المتداولة، المدعومة بصندوق «آي شير بيتكوين ترست» (iSHARES BITCOIN TRUST) التابع لشركة «بلاك روك» والبالغ حجمه 35 مليار دولار، صافي تدفقات يومية قياسية بنحو 1,4 مليار دولار يوم الخميس الماضي، وفقاً للبيانات التي جمعتها وكالة بلومبيرغ الأميركية. وقبل يوم واحد، قفز حجم تداول الصندوق إلى أعلى مستوى على الإطلاق.

ويعيد فوز ترامب تشكيل عالم العملات المشفرة، ويخلف موقفه مع حملة القمع على الأصول الرقمية في عهد إدارة الرئيس الحالي جو بايدن، حيث وصف رئيس لجنة الأوراق المالية والبورصات غاري غينسلر القطاع مراراً وتكراراً بأنه مليء بالاحتيال وسوء التصرف. وقامت اللجنة بتضييق الخناق على العملات المشفرة بعد فوضى السوق في عام 2022 وعقب سلسلة من الانهيارات، وعلى رأسها إفلاس منصة «إف تي إكس» على أثر فضيحة احتيال سام بانكمان فريد، مؤسس المنصة.

نصب تذكاري لبيتكوين، سان سلفادور، 4 سبتمبر 2024 (فرانسيس برنس)

رؤية

ألمانيا تقوض مصالحها العربية بدعمها الأعمى لإسرائيل

عبد التواب بركات

تنتهج الحكومة الألمانية سياسة الدعم الشامل لإسرائيل سياسياً واقتصادياً وعسكرياً منذ 7 أكتوبر/تشرين 2023 ومن دون تحفظ، وتدعم انتقام إسرائيل في تنفيذ جريمة الإبادة الجماعية بحق سكان قطاع غزة، متجاوزة تأكيدها حق إسرائيل في الدفاع عن النفس أو التضامن مع ضحايا هجمات المقاومة الفلسطينية.

بوضوح تام، عبر المستشار الألماني أولاف شولتز، أمام المشرعين الألمان، عن دعم حكومته سياسياً لإسرائيل بقوله، في الثاني عشر من أكتوبر الماضي: إنه لا يوجد سوى مكان واحد لألمانيا في هذا الوقت، وهو إلى جانب إسرائيل، معتبراً ذلك سياسة العقلانية الحكومية الألمانية، وهو ما عبرت عنه قبل عقدين المستشارة السابقة أنجيلا ميركل بمصطلح سبب الدولة، ويعني أن دعم إسرائيل هو سبب وجود الدولة الألمانية نفسها. بعد السابع من أكتوبر، ارتفعت صادرات الأسلحة الألمانية إلى إسرائيل عشرة أضعاف مقارنة بعام 2022. وأكثر من ذلك، كشف مسؤولون حكوميون ألمان أنه من بين 218 ترخيصاً مُنحت في عام 2023، جرت الموافقة على 185 ترخيصاً خلال الهجوم الإسرائيلي. واعترف شولتز بأنه طلب من القادة الإسرائيليين أن يطلبوا منه «أي دعم مطلوب». وبحسب تقرير صادر عن معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام في مارس/آذار 2024، شكلت ألمانيا 30% من واردات إسرائيل من الأسلحة في السنوات الأخيرة. وكانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة الأخرى التي باعت المزيد من الأسلحة لإسرائيل في عام 2023، حيث قدمت 69% من واردات دولة الاحتلال من الأسلحة. في داخل ألمانيا، تُتهم الحكومة بقمع الدعم الشعبي للقضية الفلسطينية، الأمر الذي يعرض الحريات الأساسية، مثل الحق في الاحتجاج، للخطر. وفي الوقت نفسه، تقيد ألمانيا الأصوات المنتقدة عدوانَ إسرائيل على الشعب الفلسطيني. ومنذ السابع من أكتوبر، استُخدمت «المسؤولية الحكومية» أيضاً لتكثيف التدابير المناهضة للمهاجرين بشكل جذري. أكثر هذه التدابير وقاحة، وفق ماثيو ريد، الباحث السياسي الألماني، هو المرسوم الجديد في ولاية ساكسونيا، حيث يتعين على المتقدمين للحصول على الجنسية الألمانية حالياً أن يتعهدوا بالولاء «لحق إسرائيل في الوجود».

ازدواجية غريبة

أوقفت قناة إس دابليو آر التلفزيونية الألمانية، الممولة جزئياً من حكومة برلين، مقدمة البرامج التلفزيونية هيلين فارس، وهي من أصول سورية، بعد دعوتها إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية احتجاجاً على أحداث غزة، واتهمتها باتخاذ مواقف سياسية متطرفة وتفتقر إلى الحياد على مواقع التواصل الاجتماعي. رغم أن فارس لم تستخدم القناة التي تعمل بها في دعوتها للمقاطعة، ومارست الحق في حرية التعبير التي تتشدق به الحكومات الغربية. وشنت صحيفة بيلد الألمانية العنصرية هجوماً على أبناء عائلة بريخ، الذين تعود أصولهم إلى مدينة خانيونس الواقعة جنوبي غزة، وهم موجودون في برلين وتقدر أعدادهم ببضع مئات، وتصفهم الصحيفة بالإرهابيين، وأنهم يقدمون مساعدات لـ«حماس» ويثيرون الفوضى في شوارع برلين، وأن العائلة تعود أصولها إلى خانيونس. ولو كان هذا الدعم موجهاً لأوكرانيا لغضت الطرف عنهم ودعمتهم. على الصعيد الدبلوماسي، كان الدور الذي لعبته برلين لصالح تل أبيب أكثر وضوحاً برفضها الانضمام إلى الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق وقف إطلاق نار إنساني وإنهاء الأعمال العدائية، وامتنعت مرتين عن التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار يدعو إلى وقف إطلاق النار في غزة. بسبب هذا التبجح، بدأ عدد متزايد من دول الجنوب العالمي في تحدي ألمانيا ومعارضتها في تبييض، وحتى تبرير، جرائم الإبادة الجماعية للفلسطينيين. ففي يناير/كانون الثاني 2024، أصدر الرئيس النامبيي الراحل هاجي جينجوب بياناً انتقد فيه بشدة برلين لدفاعها غير المحدود عن تل أبيب، وأكد أن الحكومة الألمانية تدعم وبهمة عالية الإبادة الجماعية في فلسطين، بينما لم تكفر بعد عن الإبادة الجماعية التي ارتكبتها ضد هيريرو وناما في ناميبيا بين عامي 1904 و1908، ما يعد نفاقاً سياسياً وازدواجية غير أخلاقية. ولنفس الأسباب، تقدمت حكومة نيكاراغوا لمقاضاة ألمانيا أمام محكمة العدل الدولية لمساعدتها وتحريضها على الإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة. وهو انتقاص من مكانة برلين وتقويض لجهودها الدبلوماسية التي حرصت على تسويقها بعد الحرب العالمية الثانية.

دور وظيفي

دعم ألمانيا لإسرائيل، التي تأسست قبل عام واحد من تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية، دور وظيفي أملته واشنطن على برلين في مقابل صمت ملاحقة النازيين الألمان. وعقد أول مستشار لألمانيا الغربية كونراد أديناور اتفاقية لوكسمبورغ باعتبارها أول اتفاقية تعويضات أبرمتها ألمانيا الغربية مع إسرائيل في عام 1952، وتحت الضغط الأميركي، ووصفها علناً بأنها تستند إلى التزام «أخلاقي قوي». بلغت قيمة الاتفاقية ثلاثة مليارات مارك (1,5 مليار يورو) خلال 12 عاماً لإسرائيل باعتبارها وارثة حقوق اليهود ضحايا المحرقة، ووظفت إسرائيل هذه الأموال حينذاك في توطين المهاجرين اليهود القادمين إليها. وبمرور السنين، بلغ حجم تعويضات الهولوكوست السنوية بموجب الاتفاقية نحو 100 مليار يورو، وهو مبلغ ضخم. ورغم الاستياء المحلي الكبير إزاء هذه الاتفاقية، فقد أصبح زعماء ألمانيا يقدرون العلاقات مع إسرائيل باعتبارها مؤاتية لمصالحهم الخاصة، سواء من حيث الاستراتيجية الجيوسياسية أو المشاريع المربحة للصناعات المحلية. على سبيل المثال، إن مبيعات الأسلحة إلى إسرائيل في تزايد مستمر، وتستفيد شركة سيمنز بانتظام من العقود الإسرائيلية، مثل عطاء عام 2018 لشركة السكك الحديدية الإسرائيلية الذي بلغت قيمته نحو مليار يورو؛ كما تحتفظ شركة الأدوية الألمانية «ميرك»، التي كانت عائلتها المؤسسة من النازيين المتشددين، أيضاً، بمواقع ومشاريع بحثية تبلغ قيمتها ملايين الدولارات في إسرائيل. وفي الماضي، زودت ألمانيا إسرائيل بالغواصات قبل أي دولة أخرى، والخلفية وراء ذلك هي أنها أعلنت أن أمن إسرائيل هو مسؤولية الدولة في ضوء مقتل ستة ملايين يهودي على يد ألمانيا النازية.

هيبة ألمانيا تتراجع

قد ينفهم بعض الألمان دعم حكومتهم لإسرائيل، ولكن القادة في الجنوب العالمي بدأوا في تحدي نفاق الحكومة الألمانية. وجاء أول اتهام جريء، وتطاول على هيبة ألمانيا في بداية عام 2024، عندما نشر رئيس ناميبيا آنذاك هاجي جينجوب بياناً يذكر العالم باحتلالها دولته وأنها «ارتكبت أول إبادة جماعية في القرن العشرين في الفترة من 1904 إلى 1908، حيث مات عشرات الآلاف من الناميبيين الأبرياء في أكثر الظروف وحشية ولاإنسانية». في أوائل مارس 2024، جاء التحدي التالي من الجنوب العالمي من نيكاراغوا التي رفعت قضية جديدة في محكمة العدل الدولية ضد ألمانيا مباشرة، متهمة برلين بانتهاك التزاماتها بموجب «اتفاقية الإبادة الجماعية» لعام 1949. فمن خلال دعمها السياسي والمالي والعسكري لإسرائيل ومن خلال وقف تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، «تسهل ألمانيا ارتكاب الإبادة الجماعية، وفشلت في التزامها ببذل كل ما في وسعها لمنع ارتكاب الإبادة الجماعية». وبعد بضعة أسابيع فقط، تعرضت الحكومة الألمانية مرة أخرى لإدانة علنية من حليف وثيق هو ماليزيا، وفي مؤتمر صحافي مشترك في برلين، رد رئيس الوزراء الماليزي أنور إبراهيم على إصرار شولتز المستمر على حق إسرائيل في الدفاع عن النفس بسؤال استفزازي: «أين ألقينا بإنسانيتنا بعيداً؟ لماذا هذا النفاق؟ لماذا هذا الموقف الانتقائي والمتناقض تجاه عرق واحد؟».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني